

# نداء لإنقاذ أطفال العراق ومنحهم حقوقهم الضائعة



رائد الهاشمي

بغداد

حقوق الطفل هي جزء من حقوق الإنسان وهي عبارة عن مجموعة الحقوق التي خصصت للأطفال الذي تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة سنة. ولقد كفلت هذه الحقوق جميع الدساتير السماوية والدولية والإنسانية لما لها من أهمية في نشئة الطفل بصورة سليمة ليكون فرداً صالحاً في المجتمع ولقد اهتمت جهات دولية كثيرة في موضوع حقوق الأطفال ومن أهمها الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أقرت في عام 1959 اتفاقية حقوق الطفل التي تضمنت على حماية الأطفال وحقوقهم بشكل غير قابل للتفاوض، وقد اعتمدت الجمعية هذه الاتفاقية بالإجماع في العشرين من شهر تشرين الثاني عام 1989 وهي أول وثيقة تاريخية تعترف بوجود حقوق خاصة بالأطفال، ومسؤولية البالغين تجاههم. في أعقاب الحرب العالمية الثانية عانى الأطفال الذين خاضوا الحرب تبعات سيئة جداً، مما دفع الأمم المتحدة إلى إنشاء صندوق خاص بدعم الأطفال واحتياجاتهم عام 1947 وهو ما سُمي لاحقاً باليونيسف، ونال الاعتراف الدولي عام 1953 وابتدأت منظمة اليونيسف بإدراج عدد من البرامج لحماية الأطفال وحقوقهم، وفي عام 1959 أقرت اليونيسف اتفاقية لحقوق الطفل تضمنت عشرة مبادئ لحقوقهم، وقد وقعت عليها بالإجماع جميع الدول الأعضاء للجمعية العامة للأمم المتحدة، والبالغ عددها ثمان وسبعون دولة. بعد إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أُرادت الأمم المتحدة أن تضع ميثاقاً لحقوق الإنسان يكون قابلاً للتفيذ،

وأردت أن تلزم جميع الدول باحترامه وتطبيقه، مما دفعها إلى اعتماد نصين متكاملين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان مُختصين بالطفل، بعدها اعتمدت اتفاقية حقوق الطفل، وتضمنت 54 مادة توضح بالتفاصيل الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للأطفال، وفي الثاني من شهر أيلول لعام 1990 أصبح النص معاهدة دولية دخلت حيز التنفيذ.

**أهم حقوق الطفل**  
تضمنت اتفاقية حقوق الطفل أربعاً وخمسين مادة تضمن حقوق الطفل في مختلف مجالات الحياة ومن أهم الحقوق التي حفظتها هذه الاتفاقية:

1. حق الحياة: ويشمل هذا الحق جزأين أساسيين، هما: الحق في حماية حياة الطفل منذ الولادة، والحق في البقاء على قيد الحياة والنمو بشكل مناسب، كما يشمل تعريف حق الحياة الحق بعدم القتل؛ مما يعني أن على الدول حماية الأطفال من مسببات الوفاة جميعها التي تشمل عدم إخضاعهم إلى عقوبة الإعدام، ومحاربة ممارسات قتل الأطفال جميعها، ويشمل حق الحياة أيضاً ضرورة توفير السبل الملائمة لنمو الطفل، والتمتع بالرعاية الصحية، والتغذية المتوازنة، والتعليم الجيد، والعيش في بيئة صحية (الطفل العراقي لا يتمتع بأبسط حق في الحياة فهو يتعرض يومياً للقتل بمختلف الطرق لانتشار السلاح خارج يد الدولة ولضعف الحكومة في محاسبة من يحمل السلاح وينتهك القانون وكذلك لاتتوفر للطفل العراقي أبسط أنواع الرعاية الصحية والجزء الأكبر من أطفالنا

شبه انعدام البطاقة التموينية التي كانت تعتمد عليها معظم العوائل الفقيرة).  
4. حق الصحة: يضمن حق الصحة للطفل الحصول على جميع الخدمات الصحية والتطعيمات اللازمة للحفاظ على صحة الطفل الجسدية، والعقلية، والنفسية، والحصول على عناية صحية خاصة تناسب طبيعة الأطفال الضعيفة والهشة ومناعتهم المحدودة، ووقايتهم من الأمراض السارية وغير السارية، والأمراض الوراثية، وسوء التغذية، وغيرها من الأمراض.(الطفل العراقي لاتتوفر له أبسط أنواع الخدمات الصحية بسبب سوء أداء القطاع الصحي في البلد نتيجة سوء الأداء الحكومي وانتشار الفساد وغياب المشاريع الصحية ومشاريع التطوير للمنشآت الصحية في البلد والذي جعل القطاع الصحي من أسوأ القطاعات في البلد ما حرم المواطن بشكل عام والطفل بشكل خاص من الرعاية الصحية المناسبة.

5. الحق في المياه: يضمن حق الطفل في المياه الحصول على مياه نقية وتغليف خالية من التلوث والنشروبات التي قد تنقل الأمراض للطفل، والحصول على كميات كافية من المياه، يمكن الوصول إليها في أي وقت. ويعد الحق في المياه من أهم حقوق الطفل؛ وذلك لأهمية المياه في الحفاظ على صحة الإنسان بشكل عام، ومنع الجفاف، ومساعدة الجسم على أداء وظائفه الحيوية بشكل متكامل، والمحافظة على نظافة الطفل الشخصية، مما يمنع الإصابة بالأمراض التي قد تنتج عن قلة النظافة الشخصية.

العراق يكون أكثر حرصا على اتقان عمله وبأفضل صورة والتمسك به .  
5- زيادة ساعات العمل التي يعملها العامل الأجنبي مقارنة بساعات عمل العراقي الذي يتنصر كثيرا وينتابه نوع من البطر في بعض الأحيان او يقوم بإضاعة وقت العمل وبجحج مختلفة.  
6- امتلاك العمالة الأجنبية الوافدة للعراق مهارات اعلى من نظيرتها العراقية .  
7- مطالبة العمال العراقيين باستمرار زيادة الاجور اضافة الى انهم غير منضبطين في العمل وكثيرو الختيج . ان زيادة الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية وهي في الغالب من دول اسبوية كاليهند وسريلانكا وبنغلاديش والنيبال والفلبين اضافة الى المصريين والسوريين واللبنانيين والسودانيين وغيرهم قد ترتب عليها جملة من الآثار الاقتصادية السلبية أبرزها ارتفاع معدل البطالة بين الأيدي العاملة العراقية خاصة فئة الشباب. ويشير تقرير لصندوق النقد الدولي ان معدلات البطالة لدى فئة الشباب في العراق بلغ اكثر من 40 بالمئة وان معدل النساء خارج القوى العاملة في العراق يبلغ قرابة 85 بالمئة. ان تزايد اعداد العمالة الأجنبية الرخيصة في العراق سيؤدي الى منافسة المواطنين في سوق العمل المحلية بأشكال مختلفة . واصبح العمالغالبين مطلوبين بقوة في اعمال تنظيف المؤسسات

العراق ما أدى الى اصابة الآلاف منهم بمختلف أنواع الأمراض والتي تسببت بوفيات كثيرة ) .  
6. حق الهوية: يضمن حق الهوية للطفل الاعتراف بوجوده بوصفه كياناً مستقلاً وذا وجود، ويمنحه هذا الحق التمتع بباقي حقوقه كاملة كـفرد مُستقل في المجتمع.(الطفل العراقي في هذا المجال حاصل على الهوية الرسمية فقط دون الحصول على الحقوق المترتبة عليه كفرد في المجتمع حيث يعاني من نقص في كل الحقوق التي منحته له القوانين الدولية ويعاني من اهمال حكومي واضح.)

**حق الحرية**  
7. حق الحرية : يضمن حق الحرية للطفل التمتع بانواع الحريات المعطاة للمواطنين كليا؛ فمن حق الطفل التمتع بحرية التفكير، وحرية التعبير عن أفكاره وحرية تكوين الجمعيات، والاشترك في النقاشات الجماعية، والمشاركة في مُجمعات ذات اهداف مُحددة، وحرية تبني الأفكار والنقاشات التي يُفضلها الطفل، وحرية الوعي والمبادئ المرتبطة بوجود الطفل وفلسفته في الحياة، وحرية الدين واختيار الديانة التي يريدُها الطفل.(يعاني الطفل العراقي في هذا الخصوص بنين واضح وكبير حيث لايمتلك الحرية الكافية للتعبير عن الراي وتبني الأفكار نتجة الضغوطات والتقييدات الحكومية ونتيجة الاعراف الدينية والعشائرية والمذهبية التي فرضت سطوتها على الساحة العراقية بشكل واضح ما جعلت الطفل العراقي متغلقا ومتخوفا من المشاهير بارائه وأفكاره خوفا من هذه القيود الضغوطات الكبيرة) .  
8. حق الحماية : يضمن حق الحماية للطفل حمايته جسدياً وصحياً ونفسياً وعقلياً واجتماعياً . وحمايته حقوقه عن طريق حفظ حقه في الازدهار بوصفه جزءاً مهماً في المجتمع، ويشمل هذا الحق جزئين رئيسيين، هما: القرارات التي يتم اتخاذها ويجب ان تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للطفل ومستقبله، وكذلك القرارات التي يتم اتخاذها نيابة عن

العراق ما أدى الى اصابة الآلاف منهم بمختلف أنواع الأمراض والتي تسببت بوفيات كثيرة ) .  
6. حق الهوية: يضمن حق الهوية للطفل الاعتراف بوجوده بوصفه كياناً مستقلاً وذا وجود، ويمنحه هذا الحق التمتع بباقي حقوقه كاملة كـفرد مُستقل في المجتمع.(الطفل العراقي في هذا المجال حاصل على الهوية الرسمية فقط دون الحصول على الحقوق المترتبة عليه كفرد في المجتمع حيث يعاني من نقص في كل الحقوق التي منحته له القوانين الدولية ويعاني من اهمال حكومي واضح.)

**حق الحرية**  
7. حق الحرية : يضمن حق الحرية للطفل التمتع بانواع الحريات المعطاة للمواطنين كليا؛ فمن حق الطفل التمتع بحرية التفكير، وحرية التعبير عن أفكاره وحرية تكوين الجمعيات، والاشترك في النقاشات الجماعية، والمشاركة في مُجمعات ذات اهداف مُحددة، وحرية تبني الأفكار والنقاشات التي يُفضلها الطفل، وحرية الوعي والمبادئ المرتبطة بوجود الطفل وفلسفته في الحياة، وحرية الدين واختيار الديانة التي يريدُها الطفل.(يعاني الطفل العراقي في هذا الخصوص بنين واضح وكبير حيث لايمتلك الحرية الكافية للتعبير عن الراي وتبني الأفكار نتجة الضغوطات والتقييدات الحكومية ونتيجة الاعراف الدينية والعشائرية والمذهبية التي فرضت سطوتها على الساحة العراقية بشكل واضح ما جعلت الطفل العراقي متغلقا ومتخوفا من المشاهير بارائه وأفكاره خوفا من هذه القيود الضغوطات الكبيرة) .  
8. حق الحماية : يضمن حق الحماية للطفل حمايته جسدياً وصحياً ونفسياً وعقلياً واجتماعياً . وحمايته حقوقه عن طريق حفظ حقه في الازدهار بوصفه جزءاً مهماً في المجتمع، ويشمل هذا الحق جزئين رئيسيين، هما: القرارات التي يتم اتخاذها ويجب ان تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للطفل ومستقبله، وكذلك القرارات التي يتم اتخاذها نيابة عن

العراق ما أدى الى اصابة الآلاف منهم بمختلف أنواع الأمراض والتي تسببت بوفيات كثيرة ) .  
6. حق الهوية: يضمن حق الهوية للطفل الاعتراف بوجوده بوصفه كياناً مستقلاً وذا وجود، ويمنحه هذا الحق التمتع بباقي حقوقه كاملة كـفرد مُستقل في المجتمع.(الطفل العراقي في هذا المجال حاصل على الهوية الرسمية فقط دون الحصول على الحقوق المترتبة عليه كفرد في المجتمع حيث يعاني من نقص في كل الحقوق التي منحته له القوانين الدولية ويعاني من اهمال حكومي واضح.)

## هل تؤثر العمالة الأجنبية الوافدة على الفرص في العراق ؟

وكذلك ضرورة تحديد ساعات عملهم وايام العطل وضمن حقوقهم .  
**تشغيل ايدي**  
وكن ذلك الزام الشركات الاستثمارية العاملة في العراق على تشغيل نصف الأيدي العاملة العراقية في مشاريعها. ان البطالة المزمنة التي يعاني منها العراق من الصعب حلها دون تدخل الدولة وبشكل مباشر وفعال عن طريق تنفيذ اذخار العمالة الأجنبية في العراق ووضع حد لسياسة اغراق السوق بالمنتجات المستوردة . وتفعليل الاتفاقيات الاقتصادية من صناعة وزراعة ونقل وسياحة وتعددين وغيرها من اجل امتصاص الأيدي العاملة العاطلة عن العمل مع ضرورة التعاون بين القطاع العام والخاص ودعم القطاع الخاص للقضاء على البطالة التي ارتفعت نسبتها فبن المستحيل على القطاع العام وحده استيعاب العدد الكبير من العاطلين . وضرورة مكافحة البطالة باعتبارها من الاهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية واعطاء الأولوية الى البرامج الاستثمارية والتي خلق الحوافز للمناطق والقطاعات التي عانت التمييز والعمالة في تنمية الموارد البشرية ورفع كفاءة العاملين عبر الارتقاء بالنظام التعليمي ووضع برامج لإعادة التأهيل والتدريب المستمرة واشاعة استخدام التقنيات الحديثة وتشجيع البحث العلمي والابتكار وتخصيص الموارد المالية اللازمة لذلك مع ضرورة توظيف العوائد النفطية لأغراض الاستثمار والتنمية .

العراق يكون أكثر حرصا على اتقان عمله وبأفضل صورة والتمسك به .  
5- زيادة ساعات العمل التي يعملها العامل الأجنبي مقارنة بساعات عمل العراقي الذي يتنصر كثيرا وينتابه نوع من البطر في بعض الأحيان او يقوم بإضاعة وقت العمل وبجحج مختلفة.  
6- امتلاك العمالة الأجنبية الوافدة للعراق مهارات اعلى من نظيرتها العراقية .  
7- مطالبة العمال العراقيين باستمرار زيادة الاجور اضافة الى انهم غير منضبطين في العمل وكثيرو الختيج . ان زيادة الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية وهي في الغالب من دول اسبوية كاليهند وسريلانكا وبنغلاديش والنيبال والفلبين اضافة الى المصريين والسوريين واللبنانيين والسودانيين وغيرهم قد ترتب عليها جملة من الآثار الاقتصادية السلبية أبرزها ارتفاع معدل البطالة بين الأيدي العاملة العراقية خاصة فئة الشباب. ويشير تقرير لصندوق النقد الدولي ان معدلات البطالة لدى فئة الشباب في العراق بلغ اكثر من 40 بالمئة وان معدل النساء خارج القوى العاملة في العراق يبلغ قرابة 85 بالمئة. ان تزايد اعداد العمالة الأجنبية الرخيصة في العراق سيؤدي الى منافسة المواطنين في سوق العمل المحلية بأشكال مختلفة . واصبح العمالغالبين مطلوبين بقوة في اعمال تنظيف المؤسسات

### عادل عبد الزهرة شبيب

بغداد

يعاني العراق بطالة مزمنة ورتها من تراكمات الماضي واستفحل في ظل الحكومات المتعاقبة بعد 2003 وحسب احصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فإن معدلات البطالة في العراق بلغت مليوناً و 200 الف عاطل عن العمل ( والرقم اكثر من ذلك ) .والكثير منهم من حملة الشهادات الجامعية. وقد ازادت البطالة بشكل ملحوظ في العراق بعد 2003 ولم تضع كل الحكومات المتعاقبة بعد 2003 المعالجات والحلول لهذه الظاهرة حيث وفتت عاجزة امامها .بل بالعكس ازادت معدلاتها .ومما زاد في نسبة البطالة في العراق الإغراق السلعي بسبب دخول كميات كثيرة من السلع والمنجبات المختلفة الرخيصة السعر والتي تنافس المنتجات المحلية حيث عملت على تجميد المصانع والمعامل وإغلاقها وتسريح عمالها لعدم قدرة منتجتها على منافسة البضاعة المستوردة الرخيصة.